

إعلان البحر الميت حول

تعزيز حكم القانون ودعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية

في إطار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، وبدعوة كريمة من المملكة الأردنية الهاشمية، وبرعاية دولة رئيس الوزراء، إنعقد المؤتمر الإقليمي حول دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في الدول العربية في منطقة البحر الميت بتاريخ 21-23 كانون الثاني/يناير 2008 بمشاركة 19 دولة عربية.¹ وقد حضر المؤتمر وزراء عدل وممثلون رفيعو المستوى عن السلطة القضائية والهيئات الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، وبرلمانيون، وأطراف من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إضافة الى ممثلين عن جامعة الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية وخبراء إقليميين ودوليين.

وفي نهاية المؤتمر وفي ضوء مناقشاته،

يجدد المشاركون التزامهم العمل من أجل تحقيق رفاهية مواطني دولهم وتقديم مجتمعاتهم والمساعدة في إستكمال تنمية الأقطار العربية التي تسعى إلى الاستقرار والنمو وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة؛
ويضعون في اعتبارهم المبادئ التي وردت في وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح التي تبنتها القمة العربية السادسة عشرة في تونس سنة 2004؛

ويضعون في اعتبارهم أيضا ما تمّ الإلتزام به في إعلان البحر الميت لسنة 2005 حول "مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية"؛

ويؤكدون أن الحكم الرشيد هو وسيلة أساسية من أجل تحقيق التنمية البشرية وإزالة الفقر ويؤكدون احترامهم للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها وأهمّ مبادئ المشاركة، والشفافية والمساءلة وحكم القانون؛

ويعبرون عن إدراكهم أن الفساد يشكّل عائقا رئيسيا لجهود التنمية البشرية والتقدم الإقتصادي، ويتعارض مع الأسس والقيم التي تقوم عليها الثقافة العربية، ويلتهم ثروات دولهم، ويعيق الإستثمار، ويخفّض من نوعية الخدمات الأساسية التي يتلقاها المواطنون، ويعطلّ حكم القانون، ويهدد استقرار المجتمعات وأمنها؛

¹ الاردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، السعودية، سورية، العراق، عمان، السلطة الوطنية الفلسطينية، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

ويعتبرون أن ما حققته الدول العربية من نجاحات على مستوى تحديث القطاع العام والنظام القضائي هو خطوة نحو تحقيق المزيد من الإنجازات لا سيّما على مستوى تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العمومية؛

ويشدّدون على أهمية تعزيز التعاون والتواصل بين الدول العربية من أجل تحقيق هذا الهدف خصوصا من خلال دعم تبادل فعال ومستمرّ للمعرفة والتجارب الناجحة والدروس المستفادة بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد، من حكومات وبرلمانيين ومجتمع مدني وقطاع خاص، وذلك في إطار من الشراكة الفعلية والإيجابية؛

ويشدّدون أيضا على أهمية التعاون الدولي - العربي في هذا المجال، بما يساعد الدول العربية على الوصول الى أهدافها الإنمائية؛

ويستندون في كل ما تقدّم إلى القرارات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اجتماعات القمة العربية واجتماعات المجالس الوزارية العربية ومختلف الهيئات الإقليمية العربية؛

ويأخذون بعين الاعتبار توصيات مجموعة تسيير مبادرة الإدارة الرشيدة التي انعقدت على المستوى التقني في القاهرة في جمهورية مصر العربية بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2007، وعلى المستوى الوزاري في القاهرة أيضا بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2007؛

ويعنون ما يلي:

1. الترحيب باستمرار مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية لمرحلة ثانية تمتد من سنة 2008 حتى سنة 2010 واعتبار ذلك متابعة ضرورية ومطلوبة لدعم جهود الدول العربية في مجال تطوير وتحديث القطاع العام والقضاء وتعزيز حكم القانون.

2. إلتزام العمل والتعاون والتنسيق من أجل تنفيذ برنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون بشقيه (أ) مكافحة الفساد و(ب) الإصلاح القضائي وبمكوناته الأربعة التي تمّ إقرارها كمجالات أساسية للتطوير والتحديث خلال المرحلة الثانية، وهي:

- دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- بناء قدرة القضاء في مجال القوانين الإقتصادية.
- تفعيل تنفيذ الأحكام.
- تعزيز إستقلالية ونزاهة القضاء.

3. دعوة الدول العربية التي لم توقّع أو تصدّق على "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" الى الإسراع بذلك والعمل على اعتماد الأطر القانونية والمؤسسية النموذجية التي أتت بها الإتفاقية.

4. التوصية ببدء العمل على إنشاء شبكة عربية تضمّ مختلف الجهات الحكومية الراغبة بالإنضمام إليها، وتعمل على دعم تطبيق الإتفاقية.
5. التوصية بأهميّة إنشاء شبكة عربية موازية تضمّ مختلف الجهات غير الحكومية الراغبة بالإنضمام إليها، بما فيها أطراف هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والبرلمانيين وناشطين في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
6. العمل على تخصيص البرلمانات بدعم فعّال لبناء قدراتها في كلّ من وظائف التشريع والرقابة وتمثيل المواطنين في إطار تأدية هذه البرلمانات لدورها الأساسي في تطبيق الإتفاقية.
7. الإقتناع بأهميّة التواصل والتكامل بين جهود الجهات الحكومية وجهود الجهات غير الحكومية من أجل دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد".
8. التوصية بتشكيل فريق من الخبراء الحكوميين العرب الذين يمثّلون دولهم للبدء بصياغة شرعة الشبكة العربية للجهات الحكومية ونظامها الداخلي عبر آلية منسّقة. والتّمنّي على هيئة مكافحة الفساد في المملكة الأردنية الهاشمية إستضافة أعمال هذا الفريق على أن يتمّ احترام الخطوط الإرشادية التالية:

- الهدف الرئيسي لهذه الشبكة هو تعزيز قدرة الدول العربية على مكافحة الفساد عبر تأمينها إطارا إقليميا لدعم الجهود الوطنية من أجل تطبيق الاتفاقية وذلك بالتكامل مع مؤتمر الدول الأطراف الخاص بالاتفاقية، وأمانته العامّة وبهدف دعمه.
- الإنضمام لهذه الشبكة هو طوعي ولا يرتّب إلّتزامات مالية على الأعضاء.
- عضوية الشبكة مفتوحة للجهات الحكومية العربية المعنية بمكافحة الفساد.
- تتضمّن آليات عمل هذه الشبكة آلية لتنسيق جهودها مع الجهود التطويرية الأخرى، ولتعزيز التعاون والتواصل مع البرلمانيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كونهما أمرين أساسيين لتعزيز الدفع نحو تحقيق التنمية بصورة كفوءة وفعّالة.
- تعمل الشبكة على (أ) تعميق حوار السياسات الإقليمي وعملية بناء المعرفة والقدرات في الدول العربية في مختلف مجالات الإتفاقية، و(ب) المساهمة في تطوير برامج المساعدة التقنية على المستوى الوطني لتطبيق الإتفاقية حسب أولويات كل دولة، و(ج) دعم آلية للتعلّم من النظراء والمشورة بينهم وبناء الشراكات لدعم تطبيق الإتفاقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، و(د) تشجيع عملية تطوير مؤشرات عربية لرصد وقياس التقدّم في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في إطار إتفاقية الأمم المتّحدة.

• تجتمع هذه الشبكة مع الشبكة غير الحكومية الموازية في منتدى إقليمي سنوي بغرض تعزيز الحوار حول سبل مكافحة الفساد ومراجعة جهود تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وتطوير خطط العمل السنوية في هذا الإطار.

9. دعوة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم إنشاء وتفعيل هاتين الشبكتين بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

10. دعوة الجهات المانحة العربية والدولية لزيادة التعاون المثمر ولتوفير الدعم التقني والمالي لمبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية وخصوصا لتنفيذ مشروع دعم تطبيق "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" والتوصيات التي يتضمنها هذا الإعلان.

ويوجّه المشاركون في ختام فعاليات هذا المؤتمر أسمى آيات الشكر والإمتنان لدولة رئيس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية المهندس نادر الذهبي على رعايته الكريمة لهذا المؤتمر، ولوزير العدل الأردني الأستاذ أيمن عوده على قيادته الحكيمة لبرنامج المبادرة لتعزيز حكم القانون (مكافحة الفساد والإصلاح القضائي) وعلى مجهوداته الكبيرة التي ساعدت على إنجاز هذا المؤتمر.

ويتوجّهون بالشكر أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي على الدعم الكبير الذي قدمته هذه المنظمات الدولية حتى الآن، آمليين أن يستمرّ التنسيق وأن يزداد لخدمة التنمية في الدول العربية.

البحر الميت في 23 كانون الثاني/يناير 2008